الفصل الثالث :

أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها.

المبحث الأول : أنـــــــــواع النقـــــــــــود

المبحث الثاني : تحليل الكتلة النقدية وسيولات الإقتصاد

المبحث الثالث: العنـاصر المقابلـة للكتلـة النقديـــة

خلاصـــة .

الفصل الثالث : أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية

في هذا الفصل سنعالج أنواع النقود التي عرفتها المجتمعات ثم سنتطرق إلى تحليل الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد وفي الأخير العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

المبحث الأول : أنواع النقود

هناك العديد من الأسس لتحديد أنواع النقود، فالأساس الأول الذي تصنف به أنواع النقود هوالتطور التاريخي لها وقد سبق وأن شرحنا هذا الأساس بعناية خلال دراسة التطور التاريخي للنقود فلقد مر النقد بمرحلة النقود السلعية ثم مرحلة النقود الورقية وأخيرا النقود المصرفية .

أما الأساس الآخر فهوعنصر الإئتمان الذي تتضمنه هذه النقود وتصنف كما يلي[1]:

المطلب الأول : النقود السلعية الكاملة

مثل المسكوكات الذهبية التي يختفي فيها عنصر الإئتمان لأن قيمتها النقدية تتعادل مع قيمتها التجارية ولكي تكون هذه النقود ذات قيمة كاملة يجب أن تتوفر فيها شرطان هما:

أ-إمكانية تحويل النقود من هذا الإستخدام إلى استخدام غير نقدي بدون تكلفة.

ب-إمكانية سك المعدن في صورة نقود بدون حدود وبدون تكلفة.

وللإشارة فإن النقود السلعية ذات القيم الكاملة قد اختفت من الإستعمال في الوقت المعاصر إلا أن بعض المجتمعات أوبعض الأفراد يرغبون في العودة إلى هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة لكونهم يعتقدون أنها تحمل مميزات لا تتوفر في غيرها وهي :

1-إن هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة يوفر لهم الثقة باستمرار، فهي نقود يمكن تحويلها إلى استعمالات أخرى غير النقد بدون خسارة أوتكلفة وهذا يعني أن قيمة النقود يتضمنها قيمة المعدن التي صنعت منها للإستخدامات الصناعية وأن قيمة المعدن ترتبط فقط بالكمية المعروضة منه والطلب عليه للإستعمالات غير النقدية، ولكن هذا التحليل يرد عليه بأن قيمة المعدن تتحدد بالطلب الكلي عليه والعرض الكلي منه سواء كان للإستعمال النقدي أوغيره.

2-كما يرغب البعض التعامل بهذه النقود لأن التعامل بها يمكن التحكم فيه لكونها تتمتع بالكميات المحددة والمعروفة لدى السلطات النقدية وبالتالي الحد من خلق النقود وهذا يعود إلى عدم وجود النقود الورقية والنقود المساعدة، وهذا ما يقلل من انتشار التضخم ولكن هذا ليس دوما صحيحا فقد تحدث بعض التيارات التضخمية، نتيجة إما لزيادة إنتاج هذا المعدن الذي يستخدم كنقود وإما لنقص استخدامه

هذا التصنيف هونفس التصنيف الذي أخذ به شاندر وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأنواع في دولة ما.

(1) L.V. Chander. The economics of money and Banking 3rd Harper and Row. New York 1963, P .16.

في الأغراض الأخرى غير النقدية ، كما أنه قد يسبب ذلك الكساد،إذا حدث عدم توفر هذا المعدن بالشكل الذي يتناسب مع نموالإنتاج.

المطلب الثاني : النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها : (النقود النائبة)[1]

بعدما استخدمت النقود السلعية ذات القيمة الكاملة وانتشر استعمالها بكثرة ظهرت الحاجة إلى استعمال نقود أخرى قابلة للتحويل إلى النقود السلعية ذات القيمة الكاملة وهي نقود تنوب عنها في التداول وهي شهادات ورقية تماثل قيمتها تماما، وهي تشبه شهادات إيداع وتصدرها السلطة النقدية لحامل النقود الكاملة أوهي بمثابة إيصالات لمن يريد السحب على رصيد النقود الكاملة ومن أمثلة ذلك الشهادات الذهبية التي كانت متداولة في الولايات المتحدة سنة 1933، والتي تكون مغطاة بكمية من الذهب تعادل في قيمتها الشهادات التي تصدرها خزانة الولايات المتحدة أنذاك أي نسبة التغطية الذهبية لهذه الشهادات تساوي 100 % ولذلك فقد كانت تسمى بالشهادات الذهبية، ويتوقف حجم هذا النوع من النقود على كمية النقود ذات القيمة الكاملة وبالتالي فهي تشبه النقود الكاملة التي تمثلها. فهناك علاقة كاملة بين قيمة النقود النائبة المصدرة وقيمة المعدن الذي تنوب عنه وتمثله تمثيلا تاما ولها عدة مزايا هي :

1-من جانب تكاليف طبع النقود النائبة القابلة للتحويل بكامل قيمتها تكون أقل من سك المعدن نفسه.

2- إن استعمال هذه النقود الممثلة للنقود الكاملة يؤدي إلى عدم تآكل أواهتلاك المعدن، ثم إن الأفراد قد يلجأون إلى اكتناز أجزاء منه ومنعها من التداول ولكن استخدام هذه النقود النائبة سيجعل الأفراد يتداولون كل النقود دون اقتطاع أواكتناز.

3-يسهل حمل النقود النائبة بالمقارنة مع النقود السلعية الكاملة من مكان لآخر وخاصة إذا كانت المعادن تنوب عنها هذه الشهادات معادن ذات حجم ووزن كبيرين من النحاس، فقد سارت السويد على نظام النحاس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[2].

كما أن لها بعض السلبيات منها :

1- تكون النقود النائبة أحيانا سهلة التزوير إذا لم تكن مصنوعة بشكل دقيق وجيد يصعب على المزورين تقليدها.

2- كما أن كثرة تداولها يجعلها قديمة ومهتلكة وتتعرض للحرق والتلف، ولذلك يجب على السلطات النقدية أن تسحب في كل مرة النقود التي أصبحت غير صالحة للإستعمال.

---

(1) النقود النائبة تسمى بالإنجليزية :Représentative money

(2) صبحي تادرس قريصة : أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بدون تاريخ الطبع، ص 25.

المطلب الثالث : النقود الإئتمانية

ظهرت النقود الإئتمانية بعدما أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب أي عدم تحويل الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي إلى ذهب وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية وهي نقود غير قابلة للصرف بالذهب وتستمد قيمتها من القانون وهي اصطلاحا ترتكز على الثقة وأن الإستعمال جعل من عبارة "النقود الإئتمانية" تخصص للإشارة إلى النقود المجسدة في أوراق البنك المصدرة فقط من بنك الإصدار "البنك المركزي" والتي كانت في الأصل مضمونة بغطاء معدني أوعملات قابلة للصرف، إذن فظاهرة الثقة تطبق في وجود التغطية، ولكن حتى مع اختفاء التحويل ووضع الورق النقدي الإلزامي[1]، وبقيت أيضا هذه النقود تحظى بالقبول العام والثقة في التبادل، ويعود ذلك إلىأن السلطات النقدية هي التي تنظم تسييرها، فعندما فقدت صفة تحويلها أوصرفها بالذهب لم ينقص ذلك من قيمتها أويضعف مكانتها، وهذا ما يؤكد ما قلناه عند تعريفنا للنقود على أنه أي شئ يحظى بالقبول العام دون النظر إلى المادة المصنوع منها، وبالتالي فإن النقود الإئتمانية تتميز بانقطاع الصلة بين قيمتها النقدية (الإسمية) وبين قيمتها التجارية (أي قيمتها كسلعة)، وعلى هذا الأساس احتفظت الدول بحق صك النقود لما يترتب على ذلك من أرباح تتمثل في الفرق بين القيمتين المذكورتين، بحيث أنها لوتركت هذا الأمر للأفراد سيترتب على ذلك سعيهم للحصول على أقصى الأرباح وإغراق الأسواق بكميات هائلة منها مما يؤدي إلى تدهور قيمتها[2].

إن اختفاء الإرتباط بين القيمة الإسمية والقيمة السلعية للنقود جعل النقود تتوفر على درجة كبيرة من المرونة في عرضها، فلم يصبح هذا العرض مقيدا بالغطاء المعدني بالمعادن النفيسة المتاحة وإنما أصبح العرض النقدي مرتبطا باحتياجات النشاط الإقتصادي، وأهم صور النقود الإئتمانية هي:

1- نقود تصدرها الدولة :

أ- عملات مساعدة ب- نقود مساعدة رمزية. ج- أوراق نقد حكومية.

2- نقود تصدرها البنوك :

أ -أوراق بنكنوت يصدرها البنك المركزي.

ب-أوراق نقد تصدرها البنوك الأخرى.

ج-الودائع تحت الطلب.

أ-العملات المساعدة :

تتكون من القطع المعدنية وتكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها النقدية، ومن أمثلة هذه العملات في الجزائر الدينار، ونصف الدينار و5 دنانير، 10 دنانير...الخ ، وهذه القطع تصدر في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي،ولهذا السبب فإن

---

(1) Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahleb 1997. P.8

(2) سهير محمود معتوق، أصول الإقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة 1996، ص .94.

الأفراد يقبلون التعامل بها طالما أن الدولة هي التي تتكفل بإصدارها بكميات محددة وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة، ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولهذا فإنها لا يمكن اعتبارها مؤشرا هاما على تطور الوضعية الإقتصادية والمالية لدولة ما.

ب-النقود المساعدة الرمزية :

وتكون عادة نقودا ورقية، وتعتبر بمثابة إيصال تداول على مخزن العملات المساعدة أولوزن مكافئ من السبائك المودعة لدى الحكومة وتشبه هذه النقود تلك القابلة للتحويل بكامل قيمتها وذلك باستثناء أن العملات أوالسبائك المحتفظ بها كغطاء لها ثقل في قيمتها كسلعة عنها كنقود، ولا يرى أكثر الإقتصاديين الآن ضرورة الإحتفاظ بغطاء من الذهب أوالفضة للنقود الورقية له نفس القيمة كسلعة وكنقود[1].

ج-النقود الورقية الحكومية :

هي تلك النقود الورقية التي تصدرها الحكومة ويظهر على بعض هذه النقود تعهد الحكومة بسداد قيمة هذه النقود بصورة أخرى من النقود عند الطلب ولا يظهر مثل هذا التعهد في البعض الآخر من هذه النقود، وقد يحدث مثل هذا الإصدار في فترات استثنائية.

د-البنكنوت :

البنكنوت **هي** نقود ورقية يصدرها البنك المركزي **في** الدولة وتعتبر أهم أنواع النقود وأكثرها شيوعا في جميع الدول المتقدمة والمتخلفة ، وتمثل دينا **في** ذمة السلطات النقدية **التي** أصدرتها ممثلة في البنك المركزي، كما أن البنك المركزي يخضع لقيود قانونية **في** إصداره للبنكنوت منها قيد الإحتفاظ بنسبة معينة من رصيد من الذهب والفضة وعملات أجنبية قوية مما يصدره من بنكنوت، وبذلك فهي مقيدة بحجم رصيده من الذهب والعملات الأجنبية، والهدف من هذا التقييد هوالحفاظ على قيمة العملة الوطنية واحتياجات المعاملات الإقتصادية، وما يترتب عن ذلك من عدم الإستقرار الإقتصادي ، ويقوم بإصدار هذه النقود في بريطانيا بنك أنجلترا أوبنوك الإحتياط الفدرالية في الولايات المتحدة، أما في الجزائر فيصدر البنكنوت حاليا بنك الجزائر الذي يمثل البنك المركزي سابقا.

هـ- النقود الكتابية(الحسابات لدى البنوك التجارية) :

النقود الكتابية **هي** الحسابات لدى البنوك التجارية، ويقصد بها هنا الودائع، وتزداد ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية كلما زادت درجة المعاملات الإقتصادية وزاد التعامل بالشيكات، وتعتبر ودائع الأفراد ديونا على البنك قابلة للدفع عند الطلب، وتتكون من مجموع الودائع لدى البنوك، لدى الخزينة، ومركز الشيكات البريدية، وتشكل في الدول المتقدمة نسبة هامة بالنسبة لمجموع الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم فإن الودائع الجارية تؤدي وظيفة النقود، وهذه النقود ليست ملموسة، فهي توجد في شكل حساب في دفاتر أوسجلات البنك، ويجب أن نفرق بين الشيكات وهذه الحسابات، فالحسابات

(1) محمد سلطان أبوعلي، نفس المرجع السابق، ص 30-31.

الجارية هي نقود الودائع بينما الشيكات هي وسيلة تداول هذه النقود، وبدون الودائع فإن الشيكات لا تساوي شيئا.

وتختلف نقود الودائع عن النقود الورقية بما يلي :

1-إن النقود الورقية تعني مديونية البنك المركزي والتي تدون في الورقة المتداولة بين الافراد على أنها صادرة من البنك المركزي،أما نقود الودائع (تحت الطلب) أوالحسابات الجارية فتعني أن مديونية البنك قد سجلت في دفاتره وتنتقل من حساب إلى أخر بأمر من صاحب الوديعة كتابيا إلى البنك .

2-إن الورقة النقدية تمثل حقا عاما أومشتركا يمكن أن يتداول بين أفراد المجتمع أما الوديعة فهي حق خاص مسجل في دفاتر البنك ولا يمكن أن يطلع عليه أحد أوأن يتداول إلا بأمر من صاحب الوديعة عن طريق الشيكات،وهذه الإختلافات تبين حقيقة مفادها أن الورقة النقدية هي نقود،أما الشيك فليس نقودا، ولكنه أمر بالدفع بالنقود،ومع تطور الحياة الاقتصادية فإن نقود الودائع يتم التعامل بها في الحياة العملية،إلا أن القانون لم يعترف لها بالصفة القانونية في التداول ولذلك يمكن رفضها كوسيلة دفع إلا أن هذا لم يقلل من التعامل بالشيكات، بل اتسع نطاقها كما أن القوانين قد حمت هذه المعاملات وتمثل ذلك في عدم جواز إصدار الشيك بدون رصيد ووضع عقوبات على ذلك،كما أن البنوك قد دعمت الثقة في هذه الشيكات بفضل زيادة التعامل وقد أدى ذلك الى زيادة قبول الودائع وبذلك حظيت هذه النقود البنكية بالقبول الواسع للتسديد في كثير من النظم النقدية المعاصرة،ونظرا لازدياد الوعي المصرفي في الدول المتقدمة أصبحت نقود الودائع تحت الطلب جزءا هاما من عرض النقود، بينما يقل انتشار التعامل بالشيكات في الدول المتخلفة نظرا إلى التعقيدات البنكية والوقت الضائع في عملية تحصيل الشيكات بسبب تخلف التسيير بأنظمة الإعلام الألي وعدم التحكم في تسييرالبنوك ونقص الكفاءات بها.

المطلب الرابع: شبه النقود

وهي الودائع لاجل وحسابات الادخار في البنوك التجارية وبنوك الادخار،وتعتبر ديونا على هذه البنوك تستحق الدفع بعد مرور فترة يتفق عليها الطرفان المودع والبنك،ويتلقى صاحب الوديعة فائدة نظير عدم سحبه وديعته خلال الفترة المحددة بينهما،ويكون الإتفاق بناء على عدم سحب الودائع إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها،حتى يحق لصاحبها تلقي الفائدة وهي تمثل إيدعات نقدية ثابتة لأجل محدد بين الطرفين صاحب الوديعة والبنك،ويتطلب سحبها إجراءات منها انقضاء الفترة المتفق عليها،أوإخطار البنك قبل السحب بمدة معينة كما يلزم مرور فترة زمنية بين الإخطار والسحب أو الاستئذان من البنك،ولهذا فان مثل هذه الودائع تظهر أنها ملك للمودعين،إلا أنها لا تتمتع بدرجة السيولة التي تتمتع بها الودائع الجارية،أما الودائع الأخرى التي تودع بصناديق التوفير والادخار والتي تضمن لصاحبها الحق في السحب في أي وقت شاء فإن ذلك لا يتم بموجب أمر من صاحبها للبنك

بالدفع للمستفيد ولكن يكون بشكل أخر وهواستعمال دفاتر التوفير ولذلك فإن هذه النقود لا تتمتع بالسيولة المطلقة ولهذا سميت بشبه النقود.[1]

المطلب الخامس: تداول النقود الكتابية

كما ذكرنا فإن هناك أدوات لتداول النقود الكتابية لكي تجسد الأمر المسجل من العميل إلى الشخص الذي يسير حسابه بهدف دفع مبلغ محدد لصالح صاحب الحساب(العميل) أولفائدة شخص آخر، وهذه الأدوات هي: الشيك، الحوالة، الإشعار بالاقتطاع والسند العام بالدفع[2].

1 -الشيـــك: هوورقة تتضمن أمرا معطى من صاحب الحساب في مصرف أوحساب شيكات بريدية إلى إدارة حسابه بالدفع نقدا وعلى الفور إلى حامل الشيك بقيمة المبلغ المحدد في الشيك[3]

وبالتالي فإن صاحب الحساب هوالساحب، والمصرف هوالمسحوب، وحامل الشيك هوالمستفيد وقد يكون صاحب الحساب أوشخص آخر.

فالشيك هوإذا أداة دفع صادرة من الساحب، ويمكن لدائن صاحب الحساب أن يتقدم بالشيك لمصرفه بهدف تحصيله نقدا، أوأن يقبض قيمته بنفسه من المركز الذي أصدره.

2 -الحوالـــة: هذه الأداة تسمح بالتحويلات لمبالغ من حساب لآخر عندما يعطي صاحب الحساب أمرا يتضمن التحويل من حسابه إلى حساب آخر، فهي تعتمد على تسجيل قيد محاسبي للنقد الكتابي، بحيث يسجل في حساب الشخص الذي يقوم بالتحويل تخفيض من حسابه، بينما يسجل لحساب الذي يتلقى التحويل زيادة في حسابه ويكون التحويل إما مباشرا أي في نفس المصرف بين عملائه وإما يكون غير مباشر أي بين عملاء في مصرفين مختلفين، الأمر يتضمن المبلغ المحول واسم المستفيد وبنكه مع رقم حسابه إن أمكن[4].

3-الإشعار بالاقتطـــاع: يستخدم عادة من الدائنين سواء كانوا مؤسسات أوأفراد الذين يتقاضون دوريا مبالغ مستحقة من المدينين فعلى سبيل المثال فواتير شركات الكهرباء والهاتف وأقساط التأمين ... إلخ ويجب أن يكون هناك أمرا من صاحب الحساب إلى المصرف أومركز الصكوك البريدية بالاقتطاع لتسديد الدائنين مجرد إبرازهم الإشعار بالاقتطاع الذي يحمل نفس التوقيع الموجود على الأمر لدى المصرف.

4-السند العام للدفع(TUP) والسند المصرفي الداخلي للدفع[5] (TIP): لا زال إستخدام هذه الأداة ضعيفا في بلدان العالم الثالث،بينما أصبحت من الأدوات المعروفة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، ويتم إستخدام السند العام للدفع من قبل دائنين لشركات يتلقون العديد من التسديدات،على أن يصدر سند

---

(1) محمود محمد نور : المرجع السابق، ص 37، بتصرف

(2) الأمر بالاقتطاع Avis de prélèvement ، السند العام بالدفعTitre Universel de paiement

(3) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000 ص21 .

(4)Jean François goux, Economie monétaire et financière, 2ed Economica, paris 1995 p 9

(5) السند المصرفي الداخلي Titre interbancaire de paiement

بالنسبة لكل عملية تغطية أوتسديد،ويرسل إلى المدين الذي يمكنه أن يختار طريقة التسديد التي تناسبه: تحويل مصرفي أوبريدي (يكمل المدين تعبئة المستند ويوقعه ويرسله إلى حسابات الشيكات البريدية كما هوموجود في فرنسا) – الاقتطاع لقيمة كل سند من الحساب المصرفي– شيك مرفق بكعب القسيمة المحدد للسند المصرفي الداخلي.

فحسب هذه الأداة يرسل المستند الصادر من الدائن في نفس الوقت مع الإشعار بالاستحقاق إلى المدين وليس المصرف، وبإمكان المدين المذكور أن يرفض الدفع ويجب عليه أن يوقع السند وكذلك أن يسدد بإحدى الطرق التي أشرنا إليها أعلاه عندما يريد الدفع، وتم استخدام السند العام للدفع سنة 1973 واستخدم من قبل شركات التأمين نظرا للكلفة القليلة لخدمات الإعلام الآلي وترك تحريك المدين لحسابه.

وتم اختراع طريقة أخرى هي السند المصرفي الداخلي للدفع، وتم استخدامها في فرنسا سنة1988 بعد الإتفاق المبرم بين مركز الصكوك البريدية والبنوك، وكانت هناك إضافات على السند العام للدفع منها: الإشارة إلى تاريخ التنفيذ، تدوين المبلغ من قبل المدين، ويستطيع الدائن أن يحصل هذه السندات بواسطة المركز الذي يختاره هو، وتكمن فائدة السند العام للدفع بالنسبة للمدين في حصوله على قسيمة تسديد معبأة مسبقا ويضع توقيعه عليها.

أما فائدة الدائنين فهي تتمثل في حصولهم على أشرطة ممغنطة أوأقراص كمبيوتر تسجل عليها كافة المعلومات المتعلقة بالتسديد لكي تصبح قابلة مباشرة للاستخدام بواسطة الإعلام الآلي.

إن الإشعار بالاقتطاع والسند العام للدفع لهما خاصية مشتركة تتمثل في عدم تبادل أوراق الإثبات بين المصارف وإنما يتم تبادل المعلومات فقط عبر وسائل الإعلام الآلي، وهذه الأدوات مستخدمة من أجل تسهيل التداول النقدي وليست هي النقود الكتابية[1].

5- بطاقات الإئتمـــان: هي بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعميلة لتزويده برقمه السري الذي يحوله استخدام البطاقة المذكورة التي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ويقوم بائع السلع أوالخدمات بالتالي: بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الإئتمان فيسدد قيمتهاله، ويقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أولخصمها من حسابه الجاري لطرفه[2].

وبالتالي تمنح هذه البطاقة لصاحبها الاستغناء عن حمل الأوراق النقدية والشيكات، وهي عملية لتسهيل تسديد المشتريات أوالشراء ديناكما تقدم هذه البطاقات لأصحاب الحسابات للحصول على السيولة من الموزعات الآلية للأوراق النقدية حتى خارج أوقات عمل المصارف.

---

(1) وسام ملاك، مرجع سابق، ص24 .

(2) بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات التجارية والتعاونية، عربي، انجليزي، فرنسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984، ص 62 .

المبحث الثـــاني: تحليل الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد

على ضوء ما سبق من التعريفات المقدمة للنقود وأشكالها المختلفة يصبح من الواضح أن الكتلة النقدية تتكون من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة ،كدين على النظام المصرفي، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أوكسور النقود والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية، وسنحلل الكتلة النقدية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سوف نعالج سيولة الاقتصاد.

المطلب الأول: تحليل الكتلة النقدية

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

أ- **الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية** : وتشمل ثلاث أنواع وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.
- النقود المساعدة المتداولة
- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

1- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

2- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر،فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.

3- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

4- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار.

ب- الأموال الجاهزة شبه النقدية:

تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أوالحوالات وتتضمن الودائع التالية

1 – الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي[1]:

-الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار.

---

[1] وتسمى بالفرنسية Dépôt à vue sur livret

- حساب التوفير والإحتياط أوحسابات الإدخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات،فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير[1].

2- الودائع لأجل:

وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أوفي الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أوأكثر.

وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

إن زيادة الكتلة النقدية ينتج عن زيادة النموالاقتصادي وعن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار.

والجدول التالي يوضح زيادة الكتلة النقدية خلال الأعوام95،94،93

جدول رقم (1) :الكتلة النقدية بالجزائر الوحدة (مليار دج)

بيـــــــــان	1993	1994	1995
النقود وشبه النقود (M_2)	627,4	723,6	799,6
النقـــــــــود:(M_1)	446,9	475,9	519,1
-الإئتمانية المتداولة	211,3	223,0	249,8
-الودائع تحت الطلب:	235,6	252,9	269,8
-بنـــــــــــوك	188,9	196,5	210,8
-حسابات بريدية وخزينة	46,7	56,4	58,5
شبـــــة النقـــــود	180,5	247,7	280,5

المصدر : بنك الجزائر نقلا عن المجموعة الإحصائية للجزائر

د.و.إ رقم 17 سنة 1996.

ونلاحظ أن أنواع النقود المنتشرة في الجزائر هي : النقود الإئتمانية وهي الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي، وتتداولها البنوك التجارية والحسابات البريدية الجارية والخزينة العامة والجمهور بالإضافة إلى النقود المساعدة (المعدنية). كما تتكون من الودائع تحت الطلب وشبه النقود التي تمثل الودائع لأجل أوالإدخارية.

[1] سيد الهواري ، إدارة البنوك،مكتبة عين شمس،القاهرة1986 ص59

المطلب الثاني: سيولـــة الاقتصاد

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كاف لمعرفة سيولة الاقتصاد ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الإدخار السائل – القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد – إلى الأموال المتاحة النقدية.

والشكل التالي يوضح المجمعات النقدية الأساسية في إحدى الدول المتقدمة كفرنسا.

الشكل رقم(1) : المجمعات النقدية والتوظيفات المالية غير النقدية

الأوراق النقدية ونقود التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية
M_1= + حسابات الإدخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الإدخار السكني
M_2= + الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل SICAV (شركات الإستثمار ذات الرأسمال المتغير) وFCP (الصناديق المشتركة للتوظيف) + إجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع) بالعملات الأجنبية للمقيمين
M_3= + أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين + سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين
M_4=

المصدر: Jean François Goux op cit p 15

+ وسام ملاك، مرجع سابق، ص 41 .

من العادة أن يتم تحديد الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع وسيولات الإقتصاد بـــ M_1 وM_2 وM_3 [1]

M_1 : المتاحات النقدية: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية+ النجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة)

[1] La monnaie en France, Banque de France ; juillet ,1983 , p5.

+ الأموال شبه النقدية

=M_2: الكتلة النقدية: وهي تضمM_1 والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة)

+ الأصول النقدية بالعملات الأجنبية

+ التوظيفات لأجل غير قابلة للتبادل الصادرة عن مؤسسات الإقراض والخزينة

+ أسهم السوق النقدية الصادرة عن مؤسسات الإقراض

=M_3: سيولات الاقتصاد: وهي المجمع الموسع أكثر

ومن ثم نستنتج أن الوحدات الرئيسية التي تقوم بإصدار النقود هي:

- البنك المركزي الذي يقوم بإصدارM_1
- البنوك تصدر النقد الكتابي وشبه النقد، وهذا كله يحتسب ضمنM_2
- الخزينة العمومية التي تقوم بسك نقود التجزئة والتي تقوم في بعض البلدان بإدارة الحسابات الجاريةM_1 بالإضافة إلى باقي الحسابات لأجلM_2 وبإصدار سندات خزينةM_3

إن المجمعات النقديةM_1 وM_2 وM_3 ...إلخ هي كمية النقود والتوظيفات النقدية الأخرى التي يقوم بها الأعوان غير الماليين.

هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.

المجمعM_1: يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.

المجمعM_2: يشملM_1 والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر(دفاتر الإدخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الإدخار لدى كافة المؤسسات المصرفية،حسابات التنمية الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي وحسابات الإدخار السكني...إلخ

المجمعM_3: يشمل بالإضافة إلى المجمعM_2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.

المجمعM_4: يتضمن بالإضافة إلىM_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

أما مجمعات التوظيفات فقد قررت المصالح الإحصائية في بنك فرنسا (SESOF) بإعادة ترتيب مختلف الأصول غير النقدية إلى مجموعات جزئية مختلفة، ومتجانسة قدر الإمكان حسب مميزاتها الخاصة وحسب درجة انخفاضها مع الموجودات النقدية.

وبالتالي فإن التوظيفات غير المالية هي[1]:

الإدخار p_1: يشمل:

- الإدخار التعاقدي (برامج الإدخار السكني وبرامج الإدخار الشعبي)
- سندات الرسملة التي تعرضها شركات التأمين.

الإدخار p_2: ويشمل:

- جميع التوظيفات بسندات.
- الاحتياطات التقنية للتأمين.

الإدخار p_3: يشمل جميع التوظيفات كأسهم.

في الجزائر نظرا لعدم تطور النظام النقدي ولصغر حجم الكتلة النقدية المتداولة تبدوعناصر المجمعات النقدية الأساسية في غاية البساطة بالمقارنة مع المجمعات النقدية للدول المتقدمة، فبالنظر إلى الجدول رقم(1) يتضح أن الكتلة النقدية M_1 تتكون من النقد المتداول (أوراق نقد + نقود مساعدة) والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري.

أما المجمع النقدي الثاني M_2 فهويضم بالإضافة إلى M_1 الودائع الأخرى (لأجل) بالعملة المحلية. المجمع النقدي الثالث M_3 فهويضم بالإضافة إلى M_2 الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، أما المجمع الأخير M_4 فهويشمل بالإضافة إلى M_3 باقي سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب للجمهور والمؤسسات.

المطلب الثالث: سرعة تداول النقد والكتلة النقدية

إن التطرق إلى الكتلة النقدية المتداولة لا بد أن ينقلنا إلى الحديث وبالضرورة عن مفهوم سرعة تداول النقود لأنه من المهم معرفة تدفق التسديدات النقدية خلال فترة معينة، وما هي التغيرات التي تطرأ من سنة لأخرى، وتعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى، وتستخدم عدة مؤشرات لقياس سرعة تداول النقود، فعندما يتم تناول هذه السرعة من جهة الطلب في هذه الحالة يمكن قياس سرعة تحول النقود إلى دخل، وإذا ما تم تناول السرعة من وجهة الدخل فيمكن قياس سرعة تحول النقد إلى صفقات أو عمليات تبادل وذلك كما يلي:

---

[1] J . Français Goux, opcit, p17

1 -سرعة تحول النقد إلى دخل ومعدل سيولة الاقتصاد:

عند تحليل سرعة التداول النقدي يجب العودة إلى معادلة التبادل الاقتصاي لأرفنج فيشر1917 وهي: MV=PT

حيث: M: كمية النقود المتداولة (أوراق نقدية + نقود كتابية) في فترة زمنية معينة.

V: سرعة تداول النقد.

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات في فترة زمنية معينة (مبلغ الصفقات)

وتعني هذه المعادلة قيمة السلع والخدمات المنتجة ≡ (تتطابق) مع المدفوعات النقدية

الناتج الوطني ≡ الدخل الوطني

إنفاق المنتجين ≡ إنفاق المستهلكين[1]

وتعني أيضا أن كمية النقد الموجودة مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي المبلغ الإجمالي للصفقات.

إذا يمكن أن نستنتج من المعادلة الكمية سرعة تداول النقد كما يلي: $V = \frac{PT}{M}$

حيث: PT: مبلغ الصفقات

M: كمية النقود المتداولة

فإذا كانت قيمة V تساوي 5 فتفسر على أنه يفترض إستخدام 5 مرات كمية النقود المتوفرة من أجل تداول المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات (الصفقات).

حسب هذا المفهوم الرياضي يواجه صعوبة من الناحية العملية لأنه من المستحيل إعطاء تقييم دقيق لكل الصفقات التي تقع، ليس فقط على السلع والخدمات المنتجة خلال السنة (الناتج الداخلي الإجمالي) بل أيضا على السلع المستخدمة (غير الجديدة) وعلى العمليات المالية، لذلك يتم العودة إلى سرعة تحول النقد إلى الدخل المحتسب ليس من خلال الصفقات بل من خلال الإنتاج بالسعر الجاري

$$V = \frac{PIB}{M}$$

حيث: PIB: هو الناتج الداخلي الإجمالي.

M : الكتلة النقدية

ويمكن احتساب سرعة تحول النقد إلى دخل من خلال المجمعات النقدية الأخرى

$$V_1 = \frac{PIB}{M_1} \quad ، V_2 = \frac{PIB}{M_2} \quad ، V_3 = \frac{PIB}{M_3}$$

حيث: PIB: الاستخدامات النهائية (الإستهلاك + تكوين إجمالي رأس المال الثابت + تكوين المخزون)

وعندما يعكس هذا المعدل أي مقلوب هذا المعدل يصبح:

---

[1] أنور عبد الكريم،محاضرات في الاقتصاد الكلي،غير منشورة،جامعة سطيف1987 .

$$L_1 = \frac{M_1}{PIB} \quad L_2 = \frac{M_2}{PIB} \text{ أو } L_3 = \frac{M_3}{PIB} \text{ أو}$$

حيث L هو معدل السيولة، بحيث يتزايد في نفس الاتجاه الذي يتزايد فيه الطلب على النقد.

هذه المعدلات الثلاثة تعطينا فكرة عن أهمية النقود ككل في الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت تعطينا فكرة عن شيوع وانتشار نوع النقد M_1 و M_2 و M_3

عندما ننظر إلى الكتلة النقدية فإننا نجد لها وضعين مزدوجين :

- فهي أصول بالنسبة لحائزها كالأفراد والبنوك الأخرى.
- وخصوم بالنسبة للجهة المصدرة لها كالبنك المركزي.

وعندما نقوم بتحليل هيكل الكتلة النقدية فهويعني تحديد العلاقة بين الأصول والخصوم لها.

نبدأ بتحليل الكتلة النقدية عندما تكون أصلا : وهي حجم وكمية وسائل الدفع، والتي تتكون من كميتين : كمية النقود القانونية ،وكمية نقود الودائع الجارية وودائع لأجل

وبهذا تتحدد الكتلة النقدية

$$M_1 = M_f + M_s \quad \text{أي}$$

$$M_1 = M_f + M_{DC}$$

حيث M_f : تمثل النقود القانونية

M_{DC} : نقود الودائع الجارية

وبالتالي فإن $M_2 = M_1 + M_{DT}$

حيث M_{DT} : هي نقود ودائع لأجل

ويمكن تصوير وضعية البلدان المتقدمة والمتخلفة في تداول النقود كما في الشكل (2) :

تمثل وضعية البلدان المتخلفة حيث $M_F > M_D$

أي كمية النقود القانونية أكبر من نقود الودائع

بينما Oy_2 تمثل وضعية البلدان المتقدمة لأن كمية نقود الودا

أي $M_D > M_f$ ،وعلىهذا يمكن استنتاج المعدلات الأساسية التالية :

شكل رقم(2): تداول أشكال النقود بالنسبة للدول المتقدمة والدول المتخلفة

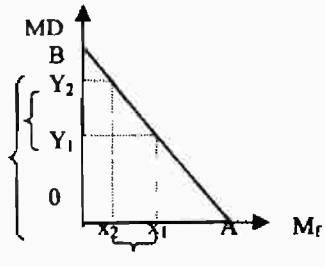

1- معدل كمية النقود القانونية إلى الكتلة النقدية الإجمالية : وهي تمثل نصيب النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي إلى الحجم الكلي لوسائل الدفع وتساوي:

$$\text{سق} = \frac{M_f}{M_1}$$

2- معدل كمية نقود الودائع الإجمالية إلى الكتلة النقدية الإجمالية : سق $= \frac{M_D}{M_2}$

وهذا المعدل يقيس نسبة نقود الودائع الإجمالية إلى الكتلة النقدية الإجمالية.

3- حساب معدل كمية نقود الودائع الجارية إلى الكتلة النقدية M1 والكتلة النقدية M2

$$\text{س}_1 = \frac{M_{Dc}}{M_1}$$

$$\text{س}_2 = \frac{M_{Dc}}{M_2}$$

حيث M_1 = كتلة النقود القانونية (M_f) + كتلة نقود الودائع الجارية(M_{DC})

M_2= كتلة النقود القانونية(M_f)+ كتلة نقود الودائع الجارية(M_{DC}) + كتلة نقود الودائع لأجل (M_{DT})

4- نسبة أومعدل نقود الودائع لاجل إلى الكتلة النقديةM_2 : $\text{س}_3 = \frac{M_{DT}}{M_2}$

نسبة الودائع لأجل: إذا كانت هذه النسبة كبيرة فإنه يمكن للبنوك أن تمول المشاريع ذات لأجل المتوسط والطويل ويتلقى أصحاب هذه الودائع فوائد.

ينتشر إستخدام النقود الكتابية أكثر من النقود الورقية على نطاق واسع، بالبلاد الصناعية حيث نجد نسبةأكثر من(85%) في الولايات المتحدة وإنجلترا وأكثر من(65%) في فرنسا[1] ويعود سبب ذلك إلى جملة من العوامل هي:

- تتداول في البلاد المتقدمة الشيكات والتحويلات بكثرةفي المعاملات نتيجة لاتساع الشبابيك المصرفية وضخامة المشاريع التي تحتاج إلى الأموال الطائلة، وبالتالي لا يمكن استعمال النقود الورقية والمعدنية ويكون انتقالها سهلا وبسيطا.

- يمكن للشبابيك المصرفية المنتشرة في الدول المتقدمة أن تعمل بسرعة على تحويل أموال الأفراد والمؤسسات من نقود ورقية إلى نقود كتابية.

- ضخامة المبادلات التجارية التي يكون مقابلها أموال كثيرة في الدول المتقدمة.

- انتشار العادة المصرفية وقبولها على مستوى كبير من الأفراد نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، مما جعل المصارف تمتلك ثقة في نفوس الأفراد وجعلهم يقبلون على استعمال النقود الكتابية لا الورقية، في حين نجد هذه العوامل غير متوفرة في الدول المتخلفة وهوما يدفعها إلى تفضيل النقود الورقية على الكتابية.

2 - سرعة تحول النقد إلى صفقات:

يمثل سرعة تحول النقد إلى صفقات مدى استخدام النقد بالنسبة لمجموع العمليات التجارية، السلع والخدمات والعمليات المالية الجديدة والسابقة، وبالتالي فإن مؤشر أومعدل سرعة تحول النقد إلى صفقات يساوي

$$\text{-} \quad \frac{\text{الصفقات خلال فترة معينة}}{\text{المبلغ الوسطي للأصول في الحسابات المصرفية خلال نفس الفترة}}$$

(1) فتح ولعلو،مرجع سابق ص300 .

إن بسط هذا المعدل يعني مجموع العمليات التجارية التي تمت بواسطة أحد أنواع النقود المستخدمة (النقد الكتابي في الدول المتقدمة مثلا)

أما مقام المعدل فهويمثل الجزء المستخدم من الكتلة النقدية، وهذا المعدل يتشابه مع المعدل السابق هوسرعة تحول النقد إلى دخل، إلا أن هذا المعدل يعتبر دقيقا أكثر لأنه يبين تحديد ماهونوع الصفقة التي تمت وخلال الفترة المحددة، كما أن استخدامه أكثر سهولة ويسمح بتقييم سلوك حائزي مختلف أشكال السيولات M_1، M_2، M_3.

إن ارتفاع سرعة تداول النقد(v) يعني انخفاض الحاجة إلى السيولة الأولية وانخفاض قيمة(v) يعني زيادة الرغبة في حيازة السيولة الأولية لأنه في فترات التضخم ترتفع سرعة تداول النقد، فالتضخم يؤدي إلى زيادة الرغبة في حيازة السلع والخدمات بسبب توقعات الأفراد في ارتفاع أسعارها، بينما يحدث العكس عندما تكون الظروف الاقتصادية تتجه نحوالاستقرار الاقتصادي أوالكساد فتزداد الرغبة في حيازة النقود وليس في حيازة السلع مما يجعل قيمة (v) تميل إلى الإنخفاض كما حدث في أزمة الكساد الكبير1929 .

إن مراقبة الكتلة النقدية يتزامن مع مراقبة معدل السيولة وهذا المعدل يظهر في بسط المجمع النقدي (M_1، M_2، M_3) المحتسب بالمتوسط السنوي، أما مقام المعدل فيظهر المجمع الاقتصادي وهوالناتج الداخلي الإجمالي (PIB) إلا أن المجمع الاقتصادي الأفضل هورقم المبيعات الإجمالي للصفقات المحدد خلال السنة، ولكن يستخدم مكانه إحدى مجمعات المحاسبة الوطنية (الناتج الداخلي الإجماليPIB، الإنفاق الداخلي الإجماليDIB) وهذه المعدلات تسمح بدراسة تطور سيولات الاقتصاد وتقدير التضخم التي تنتج من تحول الأموال شبه النقدية إلى متاحات نقدية.

$$\frac{\text{مجموع السيولات } M_3}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي}} \quad \text{أو:} \quad \frac{\text{مجموع السيولات } M_3}{\text{الانفاق الداخلي الخام}}$$

المبحث الثالث: العناصر المقابلة للكتلة النقدية

في هذا المبحث سنتعرض لمفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية وسنبين كل مقابل على حدى في المطلب الأول، ثم ندرس التطور الإجمالي المقابل للكتلة النقدية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أومصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب اصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم(2): جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي.

. ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب وعملات أجنبيةOD	الأوراق النقديةB
قروض للخزينة العامةCTP	الاحتياطات الإجباريةRO
إعادة تمويل الاقتصاد Ref	

. ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الإلتزامات
الاحتياطات الاجباريةRO	الودائع بأنواعهاD
قروضC	إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: مختصرة عن وسام ملاك، مرجع سابق، ص161 .

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي)

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD+CTP+Ref+RO+C

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+Ref

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات

OD+CTP+Ref+RO+C = B+RO+D+Ref

يصبح لدينا: OD+CTP+C= B+D

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم (3): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجـــودات	الالتزامـــات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
- الذهب والعملات الأجنبيةOD	- الأوراق النقديةB
- القروض المقدمة للخزينةCTP	- الودائـــــعD
- القروض المقدمة للاقتصادC	

المصدر: مستنتج من المعلومات السابقة.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية[1].

وبالتالي فإن الميزانية الموحدة للنظام المصرفي تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى غير المصرفية، كالأفراد والمؤسسات والحكومة.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، وهي تمثل جزءا من موجودات أوأصول الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وكما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى، وتتكون من البنود التالية:

- الذهب والعملات الأجنبية.
- تسبيقات (قروض) للخزينة العامة.
- قروض مقدمة للاقتصاد.

وهكذا يبدوالمقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي وسنقوم بتفصيل لكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي:

1 – المقابل ذهب وعملات أجنبية (الذمم على الخارج):[2]

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أورصيد العملات الإجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أواجتذاب أموال خارجية إما للإستثمار أوللتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أوالسندات أوالديون المترتبة، وبما أن العملات الإجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها

---

[1] مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى، الجزائر 1992، ص38 .

[2] راجع: مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 148، وفتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 290 .

وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

الصادرات إلى الخارج ⟵ الحصول على الذهب والعملات الإجنبية⟵ يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ⟵زيادة إصدار العملة الوطنية⟵ارتفاع رصيد العملات الإجنبية لدى البنك المركزي.

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أوتم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

الإستيراد من الخارج ⟵ خروج العملة الأجنبية ⟵يقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية⟵ انخفاض كمية العملة الوطنية ⟵ انخفاض رصيد العملات الإجنبية لدى البنك المركزي.

وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أوسحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، وبالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة.

هذا المقابل يتحدد بالفارق بين أبواب الموجودات والالتزامات للبنك المركزي الذي يتضمن العناصر الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): المقابل ذهب وعملات أجنبية

الموجـــودات	المبلغ	الالتزامـــات	المبلغ
ذهـــــــب	××	حسابات للخارج دائنة	××
أموال جاهزة تحت الطلب على الخارج	××	احتياطات إعادة تقييم الموجودات بالذهب	××
سلف إلى صندوق تثبيت استقرار الصرف	××		
مجموع الموجودات	××	**مجموع الالتزامات**	××

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص163 بتصرف.

إن الفارق بين مجموع الموجودات ومجموع الالتزامات يمثل المقابل ذهب وعملات أجنبية.

2 –المقابل : الإئتمان المقدم إلى الاقتصاد:

يعتبر الإئتمان المقدم للإقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هوالعنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الإئتمان المقدم هوعبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الإقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أوبخصم أوراق تجارية، أوفتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الإئتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أوتطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الإئتمان المقدم للإقتصاد.

ويعتبر الإئتمان المقدم القصير الأجل أكبر تأثيرا على الكتلة النقدية لأن تغطيته تتم عادة بالودائع الجارية، أما الإئتمان المتوسط وطويل الأجل فلا يعتبران كذلك لأن هناك ارتباطا وثيقا بين الإئتمان المتوسط الأجل مع الودائع لأجل والإئتمان طويل الأجل مع الودائع الإدخارية.

3–المقابل : الإئتمان المقدم إلى الخزينة العمومية :

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادت التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الإئتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الإختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والماليةوالجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهوما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية(انكماشية).

ويتضمن هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسليفات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر والمؤسسات).

جدول رقم (5): المقابل قروض للخزينة العامة

I – قروض قبل البنك المركزي:	××
1 . قروض مباشرة للخزينة العامة (صافية)	××
أ- قروض مباشرة	××
ب–مخصوم منها: حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي	××
2 – نقود التجزئة الموجودة لدى البنك المركزي	××
3 – سندات خزينة في محفظة السندات لدى البنك المركزي	××
II – قروض المصارف وسائر المؤسسات المالية	××
1 – أصول في الحسابات الجارية البريدية	××
2 – سندات خزينة في محفظة سندات المصارف	××
III - قروض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين	××
1 – نقود التجزئة عند التداول	××
2 - ودائع في الحسابات الجارية البريدية	××
3 - ودائع لدى الخزينة	××
المجمـــوع	××

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 164 .

المطلب الثاني: تطور إجمالي المقابل للكتلة النقدية

يظهر تطور إجمالي المقابل للكتلة النقدية عدة مؤشرات تتعلق بكل عنصر مقابل للكتلة النقدية التي ذكرناها وهي:

1 - بالنسبة لرصيد الذهب والعملات الأجنبية: على الصعيد الدولي يلاحظ ضآلة وعدم استقرار نسبة هذا المقابل وهوالقيمة الصافية للأصول بالذهب والعملات الأجنبية لأن الوضعية الصافية للذهب والعملات الأجنبية لها علاقة بتطور رصيد ميزان المدفوعات.

في الجزائر يحتفظ البنك المركزي بالموجودات الخارجية (الذهب والعملات الأجنبية)ويلاحظ أن هناك عدم إدراج احتياط إعادة تقييم الذهب وهذا المقابل يشكل نسبة 3 % من مجموع الكتلة النقدية M2 سنة1995 و11 % سنة1996 و23% سنة1997 و18 %سنة1998 و9.6 % سنة1999[1]، ويلاحظ إنخفاض نسبة المقابل ذهب وعملات أجنبية الذي يظهر صعوبات في التسديدات الخارجية، وتفسر

[1] Indicateurs monètairs et Financiers (4 trimestre1999) Bulletins des indicateurs Bank of Algeria

بعجز الميزان التجاري وعدم الحصول على ثقة أكبر في العملة الوطنية، ودائما كلما كانت هناك تحسينات في رصيد المدفوعات بسبب تحسن مداخيل البترول في السنوات الأخيرة 1997، 1998، 1999 ثم إن الاحتفاظ بالعملات الأجنبية يبرر دائما كهدف لتأمين تسديد الواردات.

2- **تطور التسليفات للخزينة العامة:** إن تطور التسليفات للخزينة بالنسبة لتطور حجم المقابل للكتلة النقدية قد اتجه إلى الانخفاض في الدول المتقدمة منذ فترة بداية السبعينات كما هوفي فرنسا(من17.1% سنة 1970 إلى8.5% سنة1982 [1] أما في الجزائر فتتراوح نسبة الديون المقدمة للخزينة بالنسبة لحجم المقابل للكتلة النقدية إلى حوالي أكثر من23 % من سنة1996 إلى37 % سنة1999 [2] وهذا يدل على اتجاه زيادة الديون الموجهة للخزينة العامة، وهذا المعدل إذا ما قورن بالمعدلات المقابلة له في الدول المتقدمة نجده مرتفعا جدا، كما أن القروض المقدمة للخزينة تستدعي معرفة الدرجة التي تصل إليها الدولة في طلبها لهذه الديون فهي محددة بالقانون من حيث حجمها ومن حيث فترة التسديد.

3 - **تطور القروض الموجهة للاقتصاد:**

هذا الجزء من العناصر المقابلة للكتلة النقدية يشكل الجزء الهام وخاصة في الدول المتقدمة، وتطور هذا المقابل يصبح أكثر أهمية عندما يكون خلق النقود عبر القروض والتسهيلات الموجهة للاقتصاد لا يواجه عوائق كثيرة مثل باقي العناصر المقابلة للكتلة النقدية (ذهب وعملات أجنبية وتسليفات للخزينة العمومية).

لأن المقابل للكتلة النقدية والمتمثل في الدعم على الخارج المكون من الذهب والعملات الأجنبية لا يمكن أن يتطور بحرية، بل يتوسع بطريقة محدودة لكونه يرتبط بأهمية وتطور الفائض المحقق في الميزان التجاري والمعتمد على الصادرات إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج، كما أن العجز في الميزانية العامة يخضع إلى حدود عندما تريد الخزينة العامة سد هذا العجز بواسطة التسليفات من البنك المركزي .

لكن الأمر يختلف في القروض الموجهة للاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية تتمتع بحرية واسعة في قبول أصول غير نقدية مقابل النقد الذي تم خلقه عن طريقها، ويبقى على الدولة إذا أرادت أن تتحكم في السياسة النقدية أن تعتمد على اخضاع هذا المقابل للرقابة .

ويستنتج مما تقدم أن القروض للاقتصاد تشكل المكون الأساسي في الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية، حيث نجد في الجزائر أن نسبة القروض للاقتصاد بالنسبة لمجموع العناصر المقابلة للكتلة النقدية

---

[1] La monnaie en 1982 Banque de France 1983 p10.

[2] بناء على حسابات مستنتجة من المؤشرات النقدية والمالية (الثلاثي الرابع من 1999) مرجع سابق، اصدار بنك الجزائر.

وصلت إلى65 % سنة1996 وانخفضت إلى 48 % سنة1997 وارتفعت إلى 53% سنة 1999 [1] بينما ترتفع أكثر في الدول الصناعية فقد تصل إلى أكثر من86.9 % في سنة 1982، ونسبة85% في سنة 1983 .

(1) مستنتجة من المؤشرات المالية والنقدية، بنك الجزائر 1999

خلاصة:

1- تطورت أنواع النقود تماشيا مع تطور المجتمعات، ومع تعرفها على الأشياء التي تسهل لها عمليات التبادل، فتطورت من نقود سلعية إلى نقود ورقية ثم إلى نقود الودائع.

2- النقود السلعية ذات القيمة الكاملة، كالمسكوكات الذهبية هي النقود التي استعملت منذ القضاء على المقايضة حيث تكون للنقود قيمة سلعية وقيمة إسمية. وكانت النقود المتداولة هي العملة الذهبية، ثم تطورت إلى نوع آخر وهي النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها والتي انتشرت حسب قاعدة الصرف بالذهب وهي نقود ورقية أوشهادات تنوب عن تداول الذهب والفضة وكانت تسمى الشهادات الذهبية لكونها تعبر عن التغطية الكاملة لها بالذهب، وتشبه النقود السلعية الكاملة تماما، ولكنها تختلف عنها فقط في أن المعدن الثمين ليس تداوله إجباريا، وتسمى النقود النائبة.

3- ظهرت النقود الإئتمانية بعدما تم التخلي عن نظام الصرف بالذهب أي عدم قبول البنك المركزي أوالسلطات النقدية صرف هذه الأوراق بالذهب وبالتالي هذه الأوراق النقدية ملزمة أوإجبارية التعامل بالقانون، وهكذا تطور نوع الغطاء الذي يصدر على أساسه النقود بعدما كانت التغطية كاملة بالذهب، وأصبح ذلك ليس ضروريا.

4- إن الثقة كانت توجد مع وجود التغطية بالمعدن النفيس لكل الأوراق النقدية المصدرة، ولكن حتى مع اختفاء التحويل أوالصرف بالذهب لها، بقيت هذه النقود تحظى بالقبول والثقة في التبادل وهذا يعود إلى أن السلطات النقدية هي التي نظمت تسييرها وأجبرت الجميع للتعامل بها.

5- اختفاء الإرتباط بين القيمة الإسمية والقيمة السلعية للنقود جعل النقود تتوفر على قدر كبير من المرونة في زيادة عرضها وفقا لمتطلبات حاجات الإقتصاد.

6- تعددت صور النقود الإئتمانية فهناك نقود تصدرها الدولة أي الخزينة وهناك نقود يصدرها البنك المركزي، وهناك نقود تصدرها البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب، وشبه النقود).

7- يتم تداول النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) بالشيك والحوالة والإشعار بالاقتطاع والسند العام للدفع، والسند المصرفي الداخلي للدفع وأخيرا بطاقات الإئتمان وهذه أدوات حديثة، بحيث عن طريقها يتم تحويل الأموال من حساب الشخص إلى حساب آخر، وهذه الأدوات ليست نقودا وإنما مجرد أدوات لتداول النقود المودعة في الحسابات.

8- الكتلة النقدية تتكون في العصر الحاضر من الأموال المتاحة النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب والأموال شبه النقدية التي تضم الودائع لأجل ويمكن أن تكون الكتلة النقدية في مجموعات متجانسة تسمى المجموعات النقدية، فهناك المجمع M1 الذي يضم الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة والودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية بالبنوك وحسابات الشيكات البريدية.

وهناك المجمع النقدي M_2 الذي يضمM_1 بالإضافة إلى حسابات الإدخار، وهناكM_3 الذي يضمM_2 بالإضافة إلى الحسابات لأجل، والسندات غير قابلة للتداول والأسهم والحصص والتوظيفات النقدية وكما أن هناكM_4 التي تشملM_3 بالإضافة إلى أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات وسندات الخزينة القابلة للتداول التي تكون بحوزة الأعوان غير الماليين، ويعتبر المجمعM_3 سيولات الاقتصاد.

9 - سرعة دوران النقد تقسم إلى سرعة تحول النقد إلى دخل وتساوي الناتج الداخلي الإجمالي مقسوما على الكتلة النقدية وعندما يعكس هذا المعدل فإنه يصبح معدل سيولة الاقتصاد، وسرعة تحول النقد إلى صفقات وهويفسر حجم الصفقات خلال فترة معينة بالنسبة للأصول في الحسابات المصرفية خلال نفس الفترة.

10 - إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية هي في الواقع تفسر سبب إصدار النقود، فالنقود تصدر إما مقابلا لدخول عملات أجنبية إلى البنك المركزي لأن التداول الداخلي لا يتم بها، وإنما يتم بالعملة الوطنية، فيصدر البنك المركزي ما يقابل ذلك بالعملة المحلية ويتم دخول العملات الأجنبية بالصادرات أوبالإستثمارات الأجنبية ويكون الأمر معكوسا في حالة الواردات أوخروج أوتسرب أموال خارج الوطن، كما يمثل الإئتمان الداخلي سواء الإئتمان المقدم للإقتصاد الوطني عن طريق البنوك التجارية أوالإئتمان أوتسبيقات إلى الخزينة زيادة في كمية النقود المتداولة، وهي من الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.

11 - أصبحت الكتلة النقدية تتكون في عصرنا الحاضر من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ونقود الودائع التي تتعامل بها البنوك التجارية، ويقاس مدى تطور الجهاز المصرفي بما يتعامل به من نقود، فالنظام الذي يتعامل بنقود الودائع هوالجهاز المصرفي الأكثر تطورا نظرا لشيوع التعامل بالأوراق التجارية والمالية أكثر من النقود القانونية، كما أن التعامل بالنقود القانونية يعبر على تخلف الجهاز المصرفي نظرا لعدم قدرته على التحكم في النقود المصدرة منه والعودة إليه في نظام الإئتمان الذي تقوم به البنوك التجارية.

ومن خلال المعطيات المقدمة نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة تمثل أكبر مبلغ في مجموع العناصر المقابلة للكتلة النقدية وهوما يعبر عن اقتصاد مدين.